

الدعم الحكومي في الجزائر: واقع وإصلاحات
Government Support in Algeria: Reality and Reforms

سهيلة قيراط

¹ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل (الجزائر)، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة،
souhila.kirat@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2023/06/30

تاريخ القبول: 2023/03/30

تاريخ الاستلام: 2023/01/28

Abstract:

Our study aims to introduce government support, its sources and goals, to justify countries' adherence to such a policy despite its obvious negatives in recent years, not to mention its heavy impact on the general budget and public treasury of countries such as the state of Algeria. By studying the case of Algeria, we showed the noticeable increase in support expenditures in the last millennium in parallel with the rise in oil prices and within the five-year program. We followed the approach of induction and analysis, analyzing previous studies to analyze the reality of government support in Algeria, its areas of advantage, and the phenomena hindering this policy, and finally surveying the reforms that Algeria has undertaken in this field, so that the state's policy moves from generalized support to support directed by law. Finance for the year 2022.

Keywords: Government support ; Generalization of support ; Support reforms ; Targeted support ; Redirection of support.

Jel Classification Codes : XNN ; XNN

ملخص:

تهدف دراستنا إلى التعريف بالدعم الحكومي مصادره و أهدافه لتبرير تمسك الدول بمثل هاته السياسة رغم سلبياتها المتضحة بالسنوات الأخيرة، ناهيك عن أثرها الثقيل على الموازنة العامة و الخزينة العمومية للدول على غرار دولة الجزائر. حيث بنينا عن طريق دراسة حالة الجزائر الإرتفاع الملحوظ لنفقات الدعم بالألفية الأخيرة موازاتاً مع ارتفاع أسعار البترول و ضمن البرنامج الخماسي. حيث اتبعنا منهج الإستقراء و التحليل و تحليل دراسات سابقة لتحليل واقع الدعم الحكومي في الجزائر، مجالاته مزاياه و الظواهر المعيقة لهاته السياسة، و أخيراً استبيان الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في هذا المجال، و ذلك لنتنقل سياسة الدولة من الدعم المعمم إلى الدعم الموجه بقانون المالية لسنة 2022.

الكلمات المفتاحية : الدعم الحكومي، تعميم الدعم، إصلاحات الدعم، الدعم المستهدف، إعادة توجيه الدعم.

تصنيف JEL : XNN ؛ XNN

أولاً: المقدمة

مست سياسات الدعم الحكومي الكثير من البلدان حول العالم، بحيث تمثل أداة جوهرية ضمن سياسة الانفاق الحكومي لضمان تحقيق عدة أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية، للمحافظة على الاستقرار العام للأسعار خاصة الأساسية و دعم و تشجيع المنتجين وتعزيز تنافسية المنتج المحلي وحمايته. و على الرغم من أنها أهداف بناءة إلا أن توسع البلدان في هاته السياسات، شكل ضغطاً معتبراً على ميزانيات الدول ومسألة استدامتها المالية، لما نشب عنه و بدون قصد من استهلاك مفرط.

و قد شهدت الجزائر مع بداية الألفية مع ارتفاع أسعار البترول توجه الدولة إلى خيارات اجتماعية مع خيار اقتصادي يعتمد على الإنفاق العمومي كمحرك للاقتصاد من خلال المخططات الخماسية من 2001 إلى 2014، لتحريك عجلة التنمية. تم تمويل هذا الخيار من عائدات المحروقات التي بلغت مستويات قياسية إلى غاية 2014. و كان ذلك موازاً مع توسع نسب الدعم التي بلغت 24% من الميزانية العامة في 2021، مما تسبب في ظهور آثار في معامل الاقتصاد جعلت من التخلي عن هذا الخيار أمراً صعباً.

ومن هاته الآثار ، عدم تنوع الموارد والأنشطة الاقتصادية وتعلق و ارتباط الصناعة بالاستيراد، ما أدى إلى تشكيل اقتصاد ريعي يعاني من عجز هيكلي في الميزان التجاري منذ أكثر من 10 سنوات. في المقابل عاني قطاع المحروقات من تغيرات كثيرة في الأسعار بسبب العوامل الخارجية التي تجعله سريع التأثير وغير مستدام يمكنه أن يعرض الجزائر للتبعية الاقتصادية الخارجية التي تتحكم في أسعار المحروقات. مما يستوجب استعجال تحليل هذا الواقع لإيجاد سبل إصلاحات قادرة على الحفاظ على الدعم و أهدافه في ظل هاته المتغيرات.

■ الإشكالية: على إثر ما سبق ذكره فإن ورقتنا البحثية تعالج الاشكالية التالية:

ما واقع الدعم الحكومي في الألفية الأخيرة بالجزائر و ماهي توجهات الدولة للحد من تأثيره على الموازنة العامة؟
وتتفرع عن هذه الاشكالية التساؤلات التالية:

-ما هي أنواع الدعم الحكومي و ماهي أهدافه؟

-ماهي الإصلاحات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية للإبقاء على الدعم رغم سلبياته؟

■ فرضيات الدراسة

-الدعم الحكومي ذو أهمية كبيرة بالنسبة للدولة و التخلي عنه قد يؤدي إلى نتائج وخيمة.

-الإصلاحات حتمية في حالة حتمية استمرار الدعم في الجزائر.

■ أهمية الدراسة

نظراً لاهتمام اغلب بلدان العالم بسياسة الدعم الحكومي و حتى الدول الرأسمالية التي كانت في الماضي تدعو بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث أصبحت هذه السياسة من أهم الوظائف الأساسية للدولة، ونظراً لتعدد أنواع الدعم الحكومي ووظائفه، يبقى من أهم مبررات البحث في هذا المجال :

المبررات النظرية: أن وجود الدعم هو نتيجة حتمية للوضع الاقتصادي الذي كان يسود اغلب بلدان العامل خاصة في ظل عدة أزمات دورية و متتالية، كان سبيل تفادي الآثار السلبية مواجهة هذه التقلبات عن طريق تدخل الدولة بما تملكه من أدوات السياسات الاقتصادية المختلفة .

أما المبررات التطبيقية فتتجلى في ظروف وخصائص الدول النامية و بالأخص الدول الرأسمالية منها، حيث أن خصائص هذه الدول تبين عدم قدرة نظام السوق على معدلات فعالة للتنمية وبدون التوجيه الفعال من قبل الدولة للدعم.

■ أهداف الدراسة

الغرض من هذه الدراسة هو تجسيد الأهداف التالية :

-توضيح مفهوم سياسات الدعم الحكومي بالتطرق أولا إلى تعريف سياسات الدعم الحكومي و أشكالها.

-التعريف بمصادر الدعم الحكومي و أهدافها و الآثار المترتبة عليها.

-أما بالنسبة للحلول المناسبة فيتم ذلك عن طريق، التطرق لواقع الدعم بالجزائر بالسنوات الأخيرة، مع شرح الإصلاحات المعتمدة و التوجهات المستقبلية.

■ هيكلية الدراسة

للإجابة على هاته الأسئلة و الفرضيات نقترح في الجزء النظري التعرض لأنواع الدعم الحكومي مصادره و أهدافه ، و بعد شرح المنهجية المتبعة في الجزء الثاني نتعرض للنتائج الخاصة بالجزائر مع الإصلاحات و خاتمة حول توجهات الدولة الجزائري في هذا المجال.

ثانيا: الأدبيات النظرية

1: أنواع الدعم الحكومي

بدأت سياسات الدعم الحكومي تاريخيا بالظهور بتقديم الإعانات للقطاع الزراعي في بداية القرن التاسع عشر، وتم تطويرها على نطاق واسع في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في الحربين العالميتين بهدف حماية الإنتاج المحلي من الأغذية، ثم انتشرت في العالم و استمرت (عمارة، ب، 2019، صفحة 61)

و يعرف الدعم الحكومي بالمساعدة من الحكومة، نقدية أو عينية، للمنتجين من القطاع الخاص أو المستهلكين ولا تتلقى الحكومة أي تعويض مقابلته ولكن يشترط المساعدة بأداء معين من قبل المتلقي. و هناك عدة أنواع للدعم نذكر منها :

1-1-أنواع الدعم حسب أثره على الميزانية العامة

و نذكر منهم:

-الدعم المباشر أو الدعم الصريح، هو مبالغ الدعم التي يتم تسجيلها في الميزانية العامة للدولة، و يمكن تتبعه و قياسه. و الدعم غير المباشر و هو الدعم الذي لا يتم تسجيله في الميزانية العامة للدولة فيصعب قياسه و تتبعه (قدار، م، 2020، صفحة 17).

-و الدعم الضمني، و هو دعم سد العجز أو دعم التوازن حيث تضع الدولة أسعار جبرية لبعض السلع و الخدمات (طارق، محمد، صفوت، 2018، صفحة 56)، و منه: دعم أسعار الصرف، دعم أسعار الفائدة، إعفاء المشاريع من الرسوم الجمركية على استيراد مستلزمات الإنتاج، دعم حركة إعادة التصدير، دعم بعض المشاريع ذات المنفعة العامة و تقديم الإعفاءات الجبائية لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر.

2-1- أنواع الدعم من حيث شكل تقديمه للمستفيدين و هو نوعان:

-الدعم العيني المعروف في الدول النامية بتدخل الدولة بتوفير سلع و خدمات منخفضة مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الحقيقي للأفراد. و يشمل دعم الغذاء، برامج دعم الطاقة و برامج دعم السكن.
-الدعم النقدي، بإعطاء قيم نقدية للفئات المحتاجة لرفع قدرتها الشرائية، و يشمل المساعدات الاجتماعية النقدية و المساعدات العائلية الخاصة و كذا التحويلات النقدية المشروطة كتحسين الصحة (قدار، م، 2020، صفحة 18).

3-1-أنواع الدعم بحسب الغرض منه

حيث تقوم الدولة بتقديم الدعم في مجالات مختلفة منها:
دعم التصدير، دعم المؤسسات الخاصة، دعم الإستهلاك و الدعم الذي يقدم للمؤسسات العامة لتغطية عجز موازنتها (طارق، محمد، صفوت، 2018، صفحة 58).

2-مصادر الدعم الحكومي ومبرراته

من أهم مصادر سياسة الدعم الحكومي:

1-1-الضرائب

حيث تفرض على أصحاب الدخل المرتفع وتستخدم إيراداتها لدعم السلع والخدمات الأساسية لأصحاب محدود الدخل والفقراء. يعني نقل القوة الشرائية للبعض لتدعيم القوة الشرائية لأصحاب الدخل الضعيف.

و منها الضرائب المباشرة على رؤوس الأموال و الثروة و الدخل، و الضرائب غير المباشرة على الإستهلاك التصدير و النتاج، و المعونات الغذائية التي تحصل عليها الدولة من المنظمات و الدول الأجنبية (طارق، محمد، صفوت، 2018، الصفحات 63-65)

2-2-التمويل التضخمي

و يتمثل في قيام البنك المركزي بإصدار نقود ورقية بكمية جديدة، ويتم التوسع في الإئتمان المصرفي، وهذا بسبب زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، والناجمة عن خلل في الهيكل الضريبي في الدول النامية، نتيجة عدم تناسب الدخل وتغيره بالموازنة مع ازدياد النفقات العامة (دندن، ف، 2023، صفحة 35).

3-أهداف الدعم الحكومي

يسعى الدعم الحكومي إلى تحقيق أهداف إقتصادية إجتماعية و سياسية نذكر منها:

1-3-الأهداف الاقتصادية

حيث يمثل:

-أداة لإعادة التوازن الاقتصادي حيث يمكن للدولة بسياسة الدعم الحكومي تحقيق التوازن الإقتصادي بالتوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي للسلع والتوازن في ميزان المدفوعات؛

--آلية لتحقيق التنمية الاقتصادية، عن طريق تشجيع الإستثمارات الأجنبية بمنحها إعفاءات ضريبية مباشرة وغير مباشرة، خاصة الإستثمارات على مشاريع خاصة في القطاع الخاص، للوصول إلى التطور التكنولوجي، على أن يكون استخدام هذه الأدوات بشكل مدروس و مخطط اقتصاديا واجتماعيا بشكل مناسب (المعرك، م، 2023، صفحة 257) ؛

-أداة لتصحيح السوق الحر حيث تعتمد الحكومة على سياسة الدعم لتصحيح سلوك نظام السوق سعيا منها لتحقيق الكفاءة الإقتصادية في تخصيص الموارد بالنسبة للمواد العامة؛

-أداة توجيه الاستهلاك باستخدام دعم الأسعار بشكل أساسي من أجل تغيي أنماط الإستهلاك و الإنتاج عبر تغيير الأسعار النسبية التي تفرضها حيث يسدها المستهلكون ويتلقاها المنتجون لغرض تحقيق أهداف عامة مثل معالجة العوامل الخارجية (دندن، ف، 2023، صفحة 44)؛

-تحقيق استقرار في الأسعار: بالشكل الذي تتناسب مع الأجور المتحصل عليها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقية للطبقات المحدودة الدخل و الفقيرة ، وهذا بتثبيت الأسعار وخاصة أسعار السلع الغذائية الضرورية و التقليل من عبئ الضغوط التضخمية و التزايد المستمر في الأسعار للفئات محدودة الدخل. وكذلك تعمل سياسة الدعم الحكومي على تحقيق هذا الاستقرار للسلع المستوردة الملمة لشروط التجارة والتبادل الدولي وتزايد الأسعار الدولية (أحمدعرفة، أ، 2020، صفحة 43) ؛

-وأخيرا حماية المنتجين المحليين من منافسة السلع الخارجية، حيث يتم دعم المنتجين على إنتاج السلع بأسعار منخفضة بالشكل الذي يمكنهم من منافسة السلع الأجنبية في الأسواق المحلية والأجنبية.

2-3-الأهداف الإجتماعية

تتمثل الأهداف الاجتماعية لسياسة الدعم الحكومي فيما يلي:

-تحقيق التنمية الاجتماعية، بتوفير خدمات اجتماعية ضرورية كالتعليم والصحة والسكن والتأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي وتقديم الرعاية الاجتماعية ودعم التعاونيات الخيرية (الخطيب، م، 2008، صفحة 15)؛

-تحقيق العدالة الاجتماعية، و ذلك بضمانات العدالة التوزيعية للإيرادات الناتجة عن فرض الضرائب التصاعدية والعقارية (أحمد هريدي، م، 2011، صفحة 202)، و التي يتم استغلالها وفقا لأدوات و آليات عدالة التوزيع للدولة، إضافة إلى تكافؤ الفرص بين فئات المجتمع بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال استهداف سياسة إعادة توزيع الدخل و التغيير في المستويات المعيشية؛

-تحسين المستوى المعيشي، برفع المستوى الغذائي للفئات الاجتماعية للتمكن من الحصول على السلع الضرورية، وذلك بتوفيرها بأسعار مناسبة لهم وتكون في متناول الفئات المحدودة الدخل لضمان توفير حد أدنى من السلع الضرورية للحد من تدهور المستوى المعيشي (أحمد محمود، أ، 2013، صفحة 06)؛

-تحديد حد أدنى من الغداء، حيث من واجب الدولة أن تأخذ على عاتقها مسؤولية إشباع الحاجات الأساسية، في إطار مسؤوليتها عن تحقيق الأمن الغذائي لسكانها (دندن، ف، 2023، صفحة 47)؛

-حماية تكوين الأسر، و ذلك بتقديم المساعدات لمواجهة بعض المشكلات المادية و التي يمكن أن تعصف ببنائها (الخطيب، م، 2008، صفحة 15)، كالصحة و السكن.

ثالثا: منهجية الدراسة

نظرا لأهمية الدراسة في الوقت الراهن لا سيما في الجزائر، و للوصول لتحقيق أهدافها تم الإعتماد على منهجين أساسيين:

1-3-المنهج الإستقرائي والمنهج الوصفي

حيث تم الإعتماد بشكل أساسي على المنهج الإستقرائي عن طريق استقراء الكتب و الدراسات و الدراسات و الأبحاث المتعلقة بسياسات الدعم الحكومي و الموازنة العامة، للتمكن من الحصول على أهم المعطيات حول الموضوع.

2-3-المنهج التحليلي دراسة حالة الجزائر

المنهج التحليلي وعلى الخصوص تحليل دراسات سابقة، ذلك من خلال جمع و تحليل مختلف البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة، وذلك بالرجوع إلى مختلف الدراسات السابقة عن سياسة الدعم الجزائرية بالألفية الأخيرة بالإضافة إلى مقالات المحللين الاقتصاديين و المقالات المنشورة في الجرائد المحلية.

رابعا: عرض النتائج ومناقشتها

1-4-أنواع الدعم الحكومي في الجزائر

من ضمن أنواع الدعم الحكومي بالجزائر نذكر ما يلي :

1-1-4الدعم الحكومي الصريح

و هو دعم سنوي مرصود في الميزانية العامة للدولة، و يتضمن التحويلات الاجتماعية التي تصرف على قطاعات معينة (قدار، م، 2020، صفحة 19)، و منها:

-دعم الحصول على سكن .

-الدعم الموجه لأفراد المجتمع :الإرادات العائلية ، إعانات التعليم، دعم أسعار السلع الإستهلاكية ذات الإستهلاك الواسع، دعم الحصول على الكهرباء ,الغاز و الماء.

دعم فئة المتقاعدين.

-الإعانات الخاصة بالرعاية الصحية للسكان .

-الإعانات الموجهة لذوي الإحتياجات الخاصة و المعوزين.

-الإعانات الموجهة لتخفيض معدلات فوائد البنوك.

-الإعانات الخاصة الموجهة للشركة الوطنية للخطوط الجوية الجزائرية .

-الدعم العيني للمساعدات المالية المقدمة للشركة الجزائرية للمياه (سعودي، س، 2020، صفحة 07).

2-1-4-الدعم الضمني

و هو الدعم غير المرصود في الميزانية العامة للدولة، يمثل الفرق بين متوسط تكلفة الوحدة و متوسط سعر

البيع لمنتجات ما، كما يمثل تنازل الدولة على بعض الضرائب، و الرسوم الداخلية و الخارجية (قدار، م، 2020، صفحة 19).

و منها :

-لنفقات الموجهة للإعفاءات الضريبية..

-العمليات المتعلقة بالبناء والعقارات..

-دعم المواد الطاقوية.

-دعم توازن شركة سونلغاز.

3-1-4-الدعم النقدي

و هو إعطاء دخول نقدية مباشرة للمستفيدين والمستحقين شرط أن تتوفر فيهم الشروط المناسبة وذلك ليكونوا أكثر قدرة على شراء السلع و الخدمات.

4-1-4-الدعم العيني

و يتمثل في تدخل الدولة لتخفيض أسعار بعض السلع والخدمات الضرورية والأساسية لحياة الأفراد مثل الدعم الغذائي و دعم أسعار الخبز و الحليب (سعودي، س، 2020، صفحة 07).

2-4- تطور الدعم الحكومي بالجزائر بالألفية الأخيرة

حسب الدراسة التي قامت بها كل من ربيع ضيفة و سعودي سارة سنة 2020 و اعتمادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر و الخاصة بالتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، يمكن تلخيص و تحليل تطور الدعم الحكومي بالجزائر فيما يلي:

1-2-4- تطور نفقات التسيير

-في المرحلة ما بين 2010.2014 : تواصل ارتفاع نفقات التسيير إلى غاية سنة 2012 حيث وصلت إلى 4782.63 مليار دج ثم انخفضت خلال السنتين الموالتين مقارنة بسنة 2012 السنة التي عرفت نفقات التسيير أعلى قيمة ، ففي سنة 2013 و 2014 بلغت 4131.54 مليار دج و 4494.33 مليار دج على التوالي ويعود ذلك إلى:

ارتفاع نفقات المستخدمين 32.7% و التحويلات الجارية 11.4%، ارتفاع معاشات المجاهدين بنسبة 17.2% سنة 2010، ارتفاع التحويلات الجارية بنسبة 50.2% بدرجة أولى و بدرجة أقل نفقات المستخدمين في سنة 2011 و هذا مقارنة بسنة 2010 ، مع ارتفاع نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 271.4 مليار دج سنة 2011 إلى 611.1 مليار دج سنة 2012، أي بزيادة قدرها 125.2%.

-المرحلة ما بين 2015.2018 : خلال هذه المرحلة حصل تذبذب في نفقات التسيير إذ ارتفعت في سنة 2015 حيث بلغت 4617 مليار دج ثم انخفضت سنة 2016 ما قيمته 4585.56 مليار دج ثم عادت للارتفاع سنة 2017 لتصل إلى 4677.18 مليار دج، أما في سنة 2018 فقد انخفضت نفقات التسيير فبلغت 4584.46 مليار دج . و يعود ذلك إلى:

ارتفاع نفقات البنية الاقتصادية و الإدارية و قطاع السكن وهذا في سنة 2015.

2-2-4- تطور نفقات التجهيز

و ذلك عبر المراحل التالية:

-المرحلة ما بين 2010.2014 : فترة تنفيذ البرنامج الخماسي في إطار مواصلة البرامج و المشاريع المسطرة من قبل الدولة الجزائرية ، حيث (يعد أضخم برنامج تنموي في الجزائر منذ الإستقلال) كما يوضح جدول تطور النفقات الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2005-2018 . حيث عرفت نفقات التجهيز ارتفاع نوعي بانتقالها من 1807.86 مليار دج سنة 2010 إلى 2501.44 مليار دج سنة 2014، نظرا للسياسة التوسعية التي انتهجتها الدولة في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي.

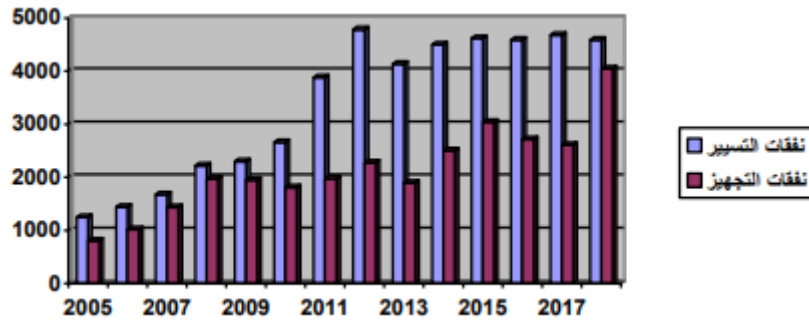
- المرحلة ما بين 2015-2018 : بعد أن ارتفعت نفقات التجهيز سنة 2015 حيث بلغت 3039.32 مليار دج أي ما يعادل نسبة 39.70 % بالسنة الأولى لتطبيق البرنامج الخماسي الثاني 2015.2019، لكن انخفضت بالسنة الثانية على التوالي لتبلغ

2605.45 مليار دج سنة 2017 بعد أن كانت 2711.93 مليار دج سنة 2016 ثم عادت للإرتفاع لتصل إلى 4043.32 مليار دج سنة 2018.

وقد مس هذا الإنخفاض كل القطاعات ما عدا قطاع السكن و بند نفقات أخرى (سعودي، س، 2020، الصفحات 35-36).

و الشكل الموالي يلخص هاته التغيرات:

الشكل رقم (01) : أعمدة بيانية تمثل تطور نفقات التشغيل والتجهيز للفترة 2005-2018.



المصدر: ربيع ضيفة و سعودي سارة، 2020، ص 37

3-4-3-4- مزاي و سلبيات الدعم الحكومي في الجزائر

1-3-4-3-4- مزاي الدعم الحكومي

من خلال ما سبق نلخص مميزات الدعم الحكومي الجزائري فيما يلي (سعودي، س، 2020، صفحة 44):

- تقليل التفاوت في توزيع الدخل.
- مساعدة الأفراد و الأسر الفقيرة بدعم السلع و الخدمات (الخبز و الحليب الزيت الحبوب الدواء التعليم النقل الصحة). -
- مساعدة الأسر الفقيرة محدودة الدخل على توفير كل متطلبات الحياة .
- المساواة بين جميع الفئات في المجتمع .
- تحقيق العدالة الإجتماعية.
- دعم الصناعات الوطنية بتحفيز الشركات على توفير السلع والخدمات للمستهلكين بأسعار مناسبة أو مدعومة.

1-3-4-3-4- الظواهر التي تحد لدعم الحكومي

أما السلبيات فيمكن حصرها في الظواهر التي تحد من سياسة الدعم (دندن، ف، 2023، الصفحات 204-207):

- انتشار الاقتصاد الموازي: مثل التسبب في انخفاض الكفاءة السعرية وعدم قدرة الفئات المحدودة الدخل على توفير الحد الأدنى من الغذاء وهذا عن طريق تعمد احداث ندرة في السلع المدعومة، التسبب في انخفاض الكفاءة الإنتاجية مما يزيد من قدرة تهريب السلع المدعومة و تحويلها إلى وجهات مجهولة و غير مستحقة، التسبب في انخفاض لكفاءة التخصيصية حيث أن السوق الموازي يعمل على انخفاض الكفاءة التخصيصية لمنظومة الدعم الحكومي عن طريق مساهمته في تحويل السلع المدعومة إلى جهات غير مخصصة واستخدامها كسلع وسيطة ، التسبب في انخفاض فعالية إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة

الاجتماعية لأن السوق الموازي يعمل على الحد من فعالية منظومة الدعم الحكومي في إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات المحدودة الدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية؛

-عدم الكفاءة الإدارية في اتخاذ الإجراءات التي تسمح بالحد من التلاعب بأموال الدعم:
-ضعف أداء الاقتصاد الجزائري و القصور في الإنتاج الإجمالي: إذ أن عدم كفاية الإنتاج الإجمالي في التجاوب مع تزايد الطلب الإجمالي نتيجة ارتفاع استهلاك الأفراد أدى إلى التوسع في فجوة استيراد السلع المدعمة،
-ارتفاع معدلات التضخم: حيث أن معدلات التضخم من أبرز الأسباب التي أجبرت الحكومة على تنفيذ سياسة الدعم الحكومي من أجل استقرار الأسعار وتناسب مداخيل الأفراد مع أسعار السلع وكلما زادت معدلات التضخم كلما كانت الزيادة في الدخل الناتجة عن سياسة الدعم الحكومي غير حقيقية.

4-4-الإصلاحات المتبعة بالجزائر لتخفيف الضغط على الموازنة العامة

نظرا لانتشار الظواهر والعوامل المذكورة والتي أدت إلى التقليل من أداء الاقتصاد الجزائري، عملت الدولة على تطبيق إصلاحات في سياسة الدعم الحكومي باتخاذها الإجراءات التالية حسب دراسة دندن فتحي حسن، 2023، و التي نلخصها فيما يلي:

4-4-1-الإصلاحات التي مست سياسة دعم الطاقة

حيث تمثلت في الرفع التدريجي لأسعار الوقود للرفع من كفاءة الطاقة الاستهلاكية و تفادي التبذير و الإسراف في الاستهلاك و سعيا منها الى الاستثمار في القطاعات ذات الاستعمال لليد العاملة الكثيفة و الاستخدام الأمثل للطاقة الأحفورية غير المتجددة. كما تهدف بذلك إلى الحد من تهريب المواد الطاقوية والتي تبقى الأرخص بين دول الجوار .
و هي بهذا تهدف أيضا إلى تشجيع استخدام الطاقة النظيفة كغاز كبديل.
و الجدول الموالي يبين تطور ارتفاع اسعار الوقود في الجزائر، حيث نرى أن هناك ارتفاع تدرجي في أسعار الطاقة الأحفورية في ظرف 5 سنوات إلى ما يقارب الضعف.

أما فيما يخص غاز البترول المميع، حافظت الدولة على السعر في مقابل ارتفاع أسعار البنزين والديزل، وهذا محاولة منها لتشجيع استخدام واستهلاك طاقة نظيفة غير ملوثة (دندن، ف، 2023، الصفحات 208-209).

الجدول رقم (01): تطور أسعار الوقود في الجزائر

نسبة ارتفاع 2020-2015	2020	2018	2017	2016	2015	
106,18%	43,71	38,95	32,69	28,45	21,20	البنزين العادي (دج/لتر)
99,87%	45,97	41,97	35,72	31,42	23,00	البنزين الممتاز (دج/لتر)
101,87%	45,62	41,62	35,33	31,02	22,60	البنزين بدون رصاص (دج/لتر)
11,75%	29,01	25,06	20,42	18,76	13,70	الديزل (دج/لتر)
0,00%	9,00	9,00	9,00	9,00	9,00	غاز البترول المميع (gpl/c) دج/3nm

المصدر: دندن فتحي حسن، 2023

4-4-2-إصلاح سياسة دعم الأسعار الأساسية كالحبوب والحليب

نظرا لتراجع الكفاءة الإنتاجية لدعم أسعار الحبوب و تسببه في تراجع انتاج هاته المادة الضرورية للأمن الغذائي، عملت الدولة على إصلاح سياسة دعم الحبوب لتحفيز الفلاحين على الزيادة في الإنتاج و المردودية من أجل تقليص الفجوة الاستيرادية لها.

كما أقرت الحكومة من خلال المرسوم التنفيذي رقم 22-56 مؤرخ في 02 فيفري من سنة 2022 الزيادة في أسعار شراء الحبوب من الفلاحين. حيث يسلمها الفلاحون لمختلف نقاط الجملة التابعة للديوان الجزائري للحبوب. و الجدول التالي يوضح أسعار الشراء قبل المرسوم التنفيذي و بعده :

الجدول رقم (2): تطور أسعار شراء الحبوب من الفلاحين الوحدة: دج/ق

السنوات	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الشوفان
2008	4500	3500	2500	1800
2022	6000	5000	3400	3400
نسبة الزيادة في الأسعار	33,33%	42,86%	36,00%	88,89%

المصدر : دندن فتحي حسن، 2023

و منه نلاحظ زيادة من 33% و 88% لتشجيع الفلاحين والمزارعين على الاستثمار في هذه الشعبة و ذلك للحد من الإعتماد على التبعية للخارج (دندن، ف، 2023، صفحة 209).

أما بالنسبة لمادة الحليب و مع انخفاض الكفاءة السعيرية و اضطراب التجار لبيعه بأسعار غير محددة ومقننة، فقد توجهت الدولة إلى الرفع من هاته الأخيرة وتعديل أحكام المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 50-01، و بذلك أصبحت أسعار الحليب في مختلف مراحل التوزيع كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم (3) : تطور الأسعار المحددة للحليب المبستر والموضب عند الإنتاج وفي مختلف مراحل التوزيع

سعر بيع المسحوق للمحولين للطن	سعر البيع عند الرصيف	هامش ربح التوزيع بالجملة	سعر بيع المنتج المسلم للبائع بالتجزئة	هامش التوزيع بالتجزئة	السعر للمستهلكين
2001	23,20	0,9	24,1	0,90	25,00
2022	21,00	2,00	23,00	2,00	25,00

المصدر : دندن فتحي حسن، 2023

حيث يتضح ارتفاع في هامش الربح خلال مراحل التوزيع، مع ملاحظة ارتفاع في مرحلة البيع بالجملة من 0.9 دج لكيس حليب الواحد إلى 2 دج ، وارتفاع كذلك في مرحلة التوزيع بالتجزئة من 0.9 دج إلى 2 دج.

4-4-3- قانون إلغاء الدعم من التعميم إلى الدعم الموجه أو المستهدف

و هنا نذكر أنه تمت المصادقة في قانون المالية 2022 على انشاء جهاز وطني للتعويضات النقدية لفائدة العائلات المحتاجة و المؤهلة للإستفادة من الدعم و ذلك في مادته 182 . و تم تشكيل هذا الجهاز من الدوائر الوزارية المعنية، الخبراء الإقتصاديين، المنظمات و المنظمات المهنية، للقيام بمراجعة وتعديل السلع المدعمة بعد تحديد الآليات و الإجراءات المناسبة (دندن، ف، 2023، صفحة 209).

و يتم بعدها عرض أشغال الجهاز امام البرلمان بغرفتيه في شكل مشاريع و قوانين للبحث فيها، و كل ما يخص السلع المدعمة المعنية مع مراجعة الأسعار. كما يتم تحديد الفئات والعائلات المستهدفة، ومعايير التأهيل من اجل الاستفادة من التعويض النقدي وكيفية تحويله (المادة 188 من قانون المالية 2022)،

حيث أن الهدف من هذا القانون هو الرفع التدريجي للسلع المدعمة والدعم الشامل للأسعار والتوجه نحو دعم موجه للعائلات المحتاجة، ما يسمى بالدعم المستهدف.

خامسا : الخاتمة

يبدو جليا من خلال هاته الدراسة التحليلية أن الدعم الحكومي أصبح ضرورة اقتصادية واجتماعية، من خلال الدور الذي يلعبه في تحقيق الأمن الغذائي و مساندة الأسر الفقيرة من تلبية الحاجات الأساسية للأفراد من تعليم وصحة وكساء. كما أنه يلعب دورا كبيرا في تجسيد العدالة الاجتماعية بتخفيض التفاوت في الدخل بين الفئات الاجتماعية.

إلا أن سياسة الدعم المنتهجة من طرف الدول خاصة النامية منها كدولة الجزائر ، ورغم المزايا التي تقدمها للمواطنين، إلا أنها مرهقة للميزانية العامة للدولة و الإقتصاد الوطني بصفة عامة نظرا لاعتمادها على الريعة البترولية الخاضعة للتغيرات الخارجية، إضافة إلى تفشي ظاهرة التهريب واستفادة غير مستحقي الدعم من مواطنين وأجانب. و مع ذلك فإن ثباتها في ميزانية الدولة للسنوات الأخيرة دليل على حتميتها رغم سلبياتها، و تبقى الإصلاحات و مراجعة طرق الدعم و إعادة التوجيه هي السبيل لتفادي عجز الخزينة العمومية، و الإبقاء على هاته السياسة.

بإسقاط الجوانب النظرية على واقع دولة الجزائر خلال الألفية الأخيرة، و كون الاقتصاد الجزائري ريعي بالدرجة الأولى و لتجنب آثار هاته السياسة، وجب على الحكومة الجزائرية القيام بالعديد من الإجراءات نقترح منها :

-ترشيد الإنفاق العام و التنوع في الاقتصاد،

-الخروج من التبعية لقطاع المحروقات و غيره من الإيرادات الغير دائمة.

أما التوصيات فهي بالدرجة الأولى:

-تنوع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات كالتوجه نحو القطاع الفلاحي ، لتحقيق الأمن الغذائي، و تشجيع زيادة الإنتاج في بعض المواد الأولية كالحليب و الحبوب.

-القيام بإصلاحات هيكلية للاقتصاد الوطني كفتح السوق و تحسين مناخ الأعمال و استقطاب الإستثمار المحلي و الأجنبي..

قائمة المراجع:

1. أحمد عرفة، أ. (2020). *الدعم الإقتصادي حقيقته وأنواعه*. دار التعليم الجامعي.
2. أحمد محمود، أ. (2013). *سياسة الدعم الحكومي في مصر مشاكل وحلول*. *المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة* (03).
3. أحمد هريدي، م. (2011). *كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية ومظاهر الإختلال في عدم وصول الدعم إلى مستحقيه*. 15 (عدد خاص).
4. الخطيب، م. (2008). *أثر الدعم الحكومي على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية*. *مجلة دراسات إقتصادية*. 07 (14)، الصفحات 01-35.
5. المعرك، م. (2023). *أصول وقواعد الموازنة العامة مع الإشارة إلى تطبيقات من المملكة ودول أخرى*. النشر العلمي والمطابع السعودية.
6. دندن، ف. (2023). *سياسة الدعم الحكومي وأثرها على الإقتصاد الجزائري*. (رسالة دكتوراه جامعة الجزائر).
7. ربيع، ض و سعودي، س. (2020). *انعكاس سياسات الدعم الحكومي على الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2005-2018*. (ماستر أكاديمي جامعة المسيلة).
8. طارق، محمد، صفوت. (2018). *إصلاح الدعم للمواد البترولية في ضوء الدروس المستفادة من تجرّبي أندونيسيا وإيران*. دار الفكر الجامعي.
9. عمارة، ب. (2019). *سياسة الدعم الحكومي في الجزائر*. *مجلة نور للدراسات الإقتصادية*، 05 (02)، الصفحات 59-71.
10. قدار، م. (2020). *إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر دراسة استشرافية لحالة دعم الوقود في أفاق 2035*. (رسالة دكتوراه جامعة الجزائر 3).